

## 223178 - حكم الموالاة في قراءة الفاتحة والتشهد ، وحكم من يتأخر قليلا من أجل التذكر أو لضيق التنفس

### السؤال

ماهي مذاهب العلماء حول الموالاة في قراءة الفاتحة والتشهد ، وحكم من يتأخر قليلا من أجل التذكر هل نسي شيئا أو لضيق التنفس أو بسبب التلعثم ، هل تصح صلاته ؟

### ملخص الإجابة

والحاصل من ذلك :  
أن ما ذكر في السؤال من التأخر قليلا ، من أجل التذكر ، أو لضيق التنفس ، أو التلعثم أن ذلك كله لا يضر الصلاة ، ولا يقطع الموالاة المطلوبة ، ولا يلزمه أن يعيد القراءة من جديد .  
وما قيل في شأن السكوت الذي يقطع الفاتحة ، والذي لا يقطعه يقال في التشهد ؛ إذ لا فرق في ذلك بينهما .  
والله أعلم.

### الإجابة المفصلة

الموالاة بين آيات الفاتحة وكلمات التشهد واجبة ، جاء في " المنشور في القواعد الفقهية " ( 3 / 242): " وَمِمَّا تَجِبُ فِيهِ : الْمُوَالَاةُ بَيْنَ كَلِمَاتِ الْفَاتِحَةِ ، وَكَذَا بَيْنَ كَلِمَاتِ التَّشَهُدِ " انتهى .  
وفي " حاشية البجيرمي على الخطيب " ( 2 / 40): " وَتَجِبُ الْمُوَالَاةُ بَيْنَ كَلِمَاتِ التَّشَهُدِ بِأَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَ كَلِمَاتِهِ بِغَيْرِهَا ، وَلَوْ مِنْ ذِكْرِ أَوْ قُرْآنٍ " انتهى .  
وفي " حاشية الجمل على شرح المنهج " ( 1 / 346): " وَإِنَّمَا وَجِبَتْ الْمُوَالَاةُ فِي التَّشَهُدِ ؛ لِأَنَّ تَرْكَهَا يُخِلُّ بِالنُّظْمِ " انتهى .  
والسكوت الذي يقطع الموالاة في الفاتحة : هو السكوت الطويل المشعر بقطع القراءة والإعراض عنها ، أما السكوت اليسير ، كسكوت الوقف ، أو التنفس ، أو لنحو تذكر آية :

فهذا لا يقطع الموالاة .

جاء في " المغني " لابن قدامة ( 1 / 349 ) : " فَإِنْ قَطَعَ قِرَاءَةَ الْقَاتِحَةِ بِذِكْرِ؛ مِنْ دُعَاءٍ ، أَوْ قِرَاءَةٍ ، أَوْ سُكُوتٍ يَسِيرٍ ، أَوْ فَرَغَ الْإِمَامُ مِنَ الْقَاتِحَةِ فِي أَثْنَاءِ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ قَالَ: آمِينَ ، وَلَا تَنْقَطِعُ قِرَاءَتُهُ ... وَإِنْ كَثُرَ ذَلِكَ اسْتَأْنَفَ قِرَاءَتَهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ السُّكُوتُ مَأْمُورًا بِهِ، كَالْمَأْمُومِ يَشْرَعُ فِي قِرَاءَةِ الْقَاتِحَةِ ، ثُمَّ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ، فَيُنْصِتُ لَهُ ، فَإِذَا سَكَتَ الْإِمَامُ أَتَمَّ قِرَاءَتَهَا، وَأَجْرَأْتُهُ ... ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ السُّكُوتُ نِسْبَانًا، أَوْ تَوْمًا، أَوْ لِانْتِقَالِهِ إِلَى غَيْرِهَا غَلَطًا لَمْ يَبْطُلْ، فَمَتَى ذَكَرَ أَتَى بِمَا بَقِيَ مِنْهَا، فَإِنْ تَمَادَى فِيهَا هُوَ فِيهِ بَعْدَ ذِكْرِهِ ، أَبْطَلَهَا، وَلَزِمَهُ اسْتِثْنَائُهَا، كَمَا لَوْ ابْتَدَأَ بِذَلِكَ " انتهى .

وفي " المجموع شرح المذهب " ( 3 / 357 ) : " وَأَمَّا الْمَوَالَاةُ فَمَعْنَاهَا أَنْ يَصِلَ الْكَلِمَاتِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، وَلَا يَفْصِلُ إِلَّا بِقَدْرِ التَّنْفِيسِ .

فَإِنْ أَحَلَّ بِالْمَوَالَاةِ فَلَهُ حَالَانِ :

(أَحَدُهُمَا) : أَنْ يَكُونَ غَامِدًا ؛ فَيُنْظَرُ : إِنْ سَكَتَ فِي أَثْنَاءِ

الْقَاتِحَةِ طَوِيلًا ، بِحَيْثُ أَشْعَرَ بِقَطْعِهِ الْقِرَاءَةَ ، أَوْ

إِعْرَاضَهُ عَنْهَا مُخْتَارًا ، أَوْ لِغَائِقِ بَطَلَتْ قِرَاءَتُهُ ، وَوَجَبَ

اسْتِثْنَاءُ الْقَاتِحَةِ ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ ، وَحَكَى إِمَامُ الْحَرَمِيِّينَ

وَالغزالي عن العراقيين : أنه لا تبطل قراءته ، وليس بشيء وَالْمَوْجُودُ فِي كُتُبِ

العِرَاقِيِّينَ وَجُوبُ الْإِسْتِثْنَانِ ، وَإِنْ قَصُرَتْ مُدَّةُ السُّكُوتِ

لَمْ يُؤْتَرِ بِهَا خِلَافٌ .....

(الْحَالُ الثَّانِي) : أَنْ يُخْلَلَ بِالْمَوَالَاةِ نَاسِيًا ؛ فَالصَّحِيحُ

الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ ، وَقَطَعَ بِهِ الْأَصْحَابُ :

أَنَّهُ لَا تَبْطُلُ قِرَاءَتُهُ ، بَلْ يَبْنِي عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ

؛ سِوَاءَ كَانَ أَحَلَّ بِالْمَوَالَاةِ بِسُكُوتٍ ، أَمْ بِقِرَاءَةِ غَيْرِ

الْقَاتِحَةِ فِي أَثْنَائِهَا " انتهى .